

The effect of Taxes on the wireless telecommunications sector in Jordan during the period (2011-2015)

Hassan Nabil Alhajeid

Sana Salim Alhajeid

Imam Abdul Rahman bin Faisal University || KSA

Abstract: This research aimed at a general preliminary discussion of the implications of taxes on communications services and public taxes such as VAT on goods and services or all. This research follows the descriptive method, which collects information from its various sources and submits it to Therefore, the researcher will study the literature related to the study and a number of published and unpublished sources, such as the working papers of conferences, workshops, seminars, articles, in addition to previous studies and researches. He will also work on studying statistics and publications issued by ministries and public research centers. The study's hypothesis provided that there is an inverse relationship between the taxation of the telecommunications sector and the sector's contribution to GDP.

The study's hypothesis provided that there is an inverse relationship between the taxation of the telecommunications sector and the sector's contribution to GDP.

The research concludes with several results that can be summed up in five points:

- 1_ Annual profit decline by 5.7 in the first half of the year: 2015 compared with 2014. Consumer spending fell by 18% in the year: 2012, compared to 2011.
- 2-The decline in the number of employees in the sector by 441 employees between years: 2011 and 2015 AD.
- 3- The sector's participation in GDP fell from 8.96% in 2010 to 5.67% in 2014.

The study's thesis_ which states that there is an inverse relationship between the taxation of the telecommunications sector and the sector's contribution to GDP - is well established.

Keywords: Taxes – Sales tax – Service production sectors – Public Finance – Financial Policy – Gross national income.

أثر الضرائب على قطاع الاتصالات اللاسلكية في الأردن خلال الفترة (2011 - 2015)

حسان نبيل الحاج عييد

سنا سليم الحاج عييد

جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدف هذا البحث إلى مناقشة تمهيدية عامة للأثار الناجمة عن فرض ضرائب على خدمات الاتصالات، علاوة على ما يفرض من ضرائب عامة، كضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات أو كلها، وقد تتبع هذا البحث المنهج الوصفي والذي يعمل على جمع المعلومات من مصادرها المختلفة ويخضعها بعد ذلك للتحليل وصولا إلى النتائج. ولهذا فقد قام الباحث بدراسة الأدبيات الخاصة بالدراسة ومجموعة من المصادر المنشورة وغير المنشورة والمتمثلة بأوراق عمل المؤتمرات وورش العمل والندوات والمقالات، إضافة إلى الدراسات والأبحاث السابقة، وكذلك الاطلاع على بعض المعلومات عبر الانترنت والمكتبات العامة كذلك عمل الباحث على دراسة الاحصائيات والنشرات الصادرة من الوزارات ومراكز البحوث العامة.

وتنص فرضية الدراسة على وجود علاقة عكسية ما بين فرض الضرائب على قطاع الاتصالات وبين مساهمة القطاع في الناتج القومي الإجمالي. وخلص البحث إلى عدة نتائج، ويمكن إجمالها في خمس نقاط كالتالي:

- 1- انخفاض الأرباح السنوية بمقدار 5، 7 في النصف الأول من عام: 2015م مقارنة مع عام 2014م، وانخفاض الانفاق من قبل المستهلكين بما مقداره 18% عام: 2012م مقارنة مع ما كان عليه في عام: 2011م.
- 2- انخفاض أعداد العاملين في القطاع بمقدار 441 موظف ما بين الأعوام: 2011 و2015م.
- 3- انخفاض مشاركة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من: 8، 96% عام: 2010م إلى 5، 67% عام: 2014م.

وأثبتت البحث صحة فرضية الدراسة في صيغتها والتي تنص على وجود علاقة عكسية ما بين فرض الضرائب على قطاع الاتصالات، وبين مساهمة القطاع في الناتج القومي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الضرائب - ضريبة المبيعات - قطاعات الإنتاج الخدمي - المالية العامة - السياسة المالية - الناتج القومي الإجمالي.

المقدمة

تبحث الدراسة هذه؛ في أثر استخدام السياسة المالية التقشفية المتمثلة في فرض الضرائب؛ وأثرها على قطاع الخدمات، إذ تمد الدولة فرض الضرائب بغية تمويل مشروعاتها. ويعتمد نظام المالية العامة في تحقيق أهدافه على عدة أدوات مالية وهي: النفقات، الإيرادات، والميزانية العامة، ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة، حيث تبحث أثر استخدام السياسة المالية على قطاع الاتصالات. وقد تم التركيز على قطاع الاتصالات لما له أثر ملموس من قبل دافعين الضرائب، ولما له أثر على الاقتصاد. حيث يعتبر قطاع الاتصالات من القطاعات الخدمية؛ والذي يشكل ما نسبته 70% من الناتج القومي الإجمالي، و75% من قوى العمل في السوق الأردني، وبذلك فإن المهمة الرئيسة تتعلق بتحديد الموارد التي يستوجب الحصول عليها من قبل الحكومة لإدامة التوازن العام والخاص. ومن هنا تبرز أهمية المالية العامة في تحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي (فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، 1994ك، ص11). أن الدور التقليدي ومفهوم الدولة الحارسة، الذي نادى به التقليديون لم يعد ذي نفع وخصوصاً بعد الأزمات الاقتصادية العالمية، التي حصلت في 1929م والأزمة العالمية في 2007م.

ويلقي البحث الضوء على تدخل الدولة من خلال سياسة الإنفاق والضرائب على قطاع الاتصالات، ويناقش الدور الذي يجب على الدولة انتهاجه لتحقيق الاستدامة للقطاع، ومدى جدوى السياسات الضريبية على قطاع الاتصالات. وقد خص هذا قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لأنه يعد من أكثر القطاعات المتطورة، حيث يحتل أعلى نسب معدلات النمو في الأردن بمعدل 50% سنوياً، ويحتل القطاع واحدة من المراتب الثلاث العليا للاستثمار الخارجي المباشر، إذ منذ عام 2002م تضاعفت حجم عوائد القطاع خلال خمس سنوات، من 450 مليون دولار في عام 2000م إلى مليار دولار في عام 2005، وكانت عوائد الصادرات من قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام 2007م، 139.6 مليون دينار والعوائد المحلية منه 486.4 دينار أردني، ويقدر عدد العاملين في هذا القطاع بنحو 5280 شخص لعام 2008م (وزارة الصناعة والتجارة، ملخص عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2010، ص1).

اما فرضية الدراسة: فتتنص على وجود علاقة عكسية بين فرض الضرائب على قطاع الاتصالات ومساهمة القطاع في الناتج القومي الإجمالي. وخلص البحث إلى النتيجة بالقول، أن الفرضية تعد صحيحة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة، في معرفة الأثر الفعلي المترتب على فرض الضرائب على قطاع الاتصالات، ومدى تطوره ومدى تأثيره في الاقتصاد العام في ظل الضرائب المفروضة، حيث قامت الحكومة بمضاعفة ضريبة المبيعات على خدمة الانترنت بمختلف تقنياتها الثابتة والمتنقلة، حيث رفعتها من 8% إلى 16%، وفرض ضريبة بواقع 2.6 دينار على كل خط خلوي جديد يباع سواء كان مؤجل الدفع أو مدفوعا مسبقا.

كما اتخذت قرارا برفع الضريبة الخاصة على خدمات الاتصالات الصوتية المتنقلة من واقعها 26% الحالي إلى 30%، وعلاوة على ذلك فإن قطاع الاتصالات يتحمل مجموعة من الضرائب مثل: (ضرائب على المستخدمين وأخرى على الشركات)، حيث تبلغ ضريبة المبيعات على الخدمة الصوتية الخلوية 16% وهناك ضريبة مبيعات على الأجهزة الخلوية تبلغ 16%.

أما الضرائب المفروضة على الشركات فتشتمل على: ضريبة الدخل بنسبة 24% سنويا، ونسبة مشاركة بعوائد خدمات الخلوي الصوتية تبلغ 10% سنويا، ورسوم ترددات سنوي، وأسعار الرخص التي تدفع لمرة واحدة، وقد اعتبر الكثير من مقدمي الخدمات مثل هذا التوجه الحكومي -رفع الضرائب- مؤدي إلى طرد الاستثمار في هذا القطاع، في حين أن التنافسية الشديدة بين مزودين الخدمات أدت إلى تخفيض الأسعار مما أثر على ربحيتها من 10 - 15% سنويا.

وينبثق عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية تتمثل ب:

- 1- هل السياسات الضريبية المطبقة ملائمة للأوضاع الاقتصادية التي يمر بها الأردن؟
- 2- معرفة مدى الأثر المترتب في فرض الضرائب على الاقتصاد الكلي.
- 3- معرفة مدى جدوى سياسة فرض الضرائب على القطاعات الاقتصادية.

فرضيات الدراسة:

تنص فرضية الدراسة على وجود علاقة عكسية ما بين فرض الضرائب على قطاع الاتصالات وبين مساهمة القطاع في الناتج القومي الإجمالي.

أهداف الدراسة:

- 1- توضيح الآثار الضريبية بشقيها الظاهر والباطن على قطاع الاتصالات، والذي يشكل ما نسبته 70% من الناتج القومي الإجمالي، و75% من قوى العمل في السوق الأردني.
- 2- توضيح خطورة فرض الضرائب المتتالية على القطاع لما يؤدي إلى نتائج سلبية على المستهلكين من جهة والعاملين والمستثمرين من جهة أخرى.
- 3- الخروج بتوصيات من أجل العمل بها لما فيه من مصلحة للدولة ومصلحة للقطاع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في بحث أثر استخدام الضرائب على قطاع الاتصالات اللاسلكية، ومعرفة الأثر المترتب على فرض الضرائب عليه، ومدى تطوره وتأثره بالاقتصاد العام في ظل الضرائب المفروضة. ويمكن إجمال الأهمية بما يلي:

- 1- مناقشة الدور الذي يجب على الدولة انتهاجه لتحقيق الاستدامة للقطاع، ومدى جدوى السياسات الضريبية على قطاع الاتصالات.

- 2- التركيز على قطاع الاتصالات لما له من أثر ملموس من قبل دافعي الضرائب، وعلى الاقتصاد. حيث يعتبر هذا القطاع قطاع خدمي؛ حيث يشكل ما نسبته 70% من الناتج القومي الإجمالي، و75% من قوى العمل في السوق الأردني. وبيان أثر الضرائب المباشر وغير المباشر على القطاع.
- 3- إثارة النقاش حول إيجابيات وسلبيات فرض الضرائب على خدمات الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث أنه لا توجد دراسات كافية ناقشت الموضوع خلال سنوات البحث. وقد خرج البحث بعدة نتائج وتوصيات.

منهجية الدراسة.

يقدم هذا البحث مناقشة تمهيدية عامة للأثار الناجمة عن فرض ضرائب خاصة على معدلات الاتصالات وخدمات الاتصالات، علاوة على ما يفرض من ضرائب عامة كضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات أو كلها. ولا يقدم البحث بيانات مبينة عن معدلات الضريبة الجديدة، بل يسعى إلى إثارة نقاش حول إيجابيات وسلبيات فرض الضرائب على خدمات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتبع هذا البحث المنهج الوصفي والذي يعمل على جمع المعلومات من مصادرها المختلفة ويخضعها بعد ذلك للتحقيق والتحليل وصولاً إلى النتائج، ولهذا فإن الباحث سيقوم بدراسة الأدبيات الخاصة بالدراسة ومجموعة من المصادر المنشورة وغير المنشورة والمتمثلة بأوراق عمل المؤتمرات وورش العمل والندوات والمقالات، إضافة إلى الدراسات والأبحاث السابقة، وكذلك الاطلاع على بعض المعلومات عبر الانترنت والمكتبات العامة. وكذلك سيعمل الباحث على دراسة الاحصائيات والنشرات الصادرة من الوزارات ومراكز البحوث.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 الإطار النظري للدراسة:

تم استخدام الإطار النظري في هذا البحث والقائم على جمع البيانات وتحليلها من الدوائر والجهات الرسمية المختصة المحلية، وكذلك استعان الباحث بمصادر أجنبية رسمية لغايات إتمام البحث، وقام الباحثان بالاستعانة بالدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، كما قاما بصياغة فرضية البحث حيث أن الفرضية تنص على وجود علاقة عكسية ما بين فرض الضرائب على قطاع الاتصالات وبين زيادة الناتج القومي الإجمالي. وقام الباحثان بتعريف المتغير المستقل المتمثل بالضرائب، والمتغير التابع المتمثل بالناتج القومي. وقام الباحثان بالاستعانة بالدراسات المتعلقة بعنوان البحث ومنها:

- 1- دراسة تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن من (1980-2009).
د. زياد محمد زريقات، أ.د. علي حسين المقابلة، د. أيمن محمد سعيد يوسف، المجلة العربية لإدارة، يونيو حزيران، 2015، مصر الجديدة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- هدفت الدراسة تحليل أثر العلاقة بين تطوير النظام المالي ومعدلات النمو الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة بين 1980 و2009. واعتماداً على نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية تم استخدام تحليل التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل والقصير.
- وأظهرت النتائج أن هناك علاقة سببية ثنائية بين تطوير النظام المالي والنمو الاقتصادي في الأردن، وتوقعت الدراسة أن يلعب التحرر الاقتصادي، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، والمزيد من التطورات المالية في الأردن دوراً مهماً

في تحفيز معدلات نمو الاقتصاد. كما أوصت الدراسة باستمرار الحكومة في إتباع سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي، وتسهيل دخول رؤوس الأموال، وأن تشرع السياسات الاقتصادية اللازمة، التي تكفل السيطرة على معدلات التضخم، وإجراء المزيد من الإصلاحات المؤسساتية لزيادة فاعلية القطاع المالي في الأردن، وإجراء تقييم مرحلي للوقوف على مدى كفاءة وفاعلية هذه الإصلاحات.

2- أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن (طالب عوض ومالك ياسين المحادين، العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، 2011):

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء أثر التطور النقدي على النشاط الاقتصادي في الأردن. (من خلال تطبيق اختبار جرينجر) (Test Causality) للسببية لتحديد اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات التطور النقدي ومتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. واستخدمت النموذج القياسي الديناميكي مع فترات إبطاء مناسبة لقياس أثر المتغيرات النقدية في المدى القصير والطويل على النمو الاقتصادي؛ وكانت النتائج متفقة مع النظرية الاقتصادية؛ إذ دلت نتائج اختبار جرينجر للسببية على وجود علاقة سببية بين متغيرات التطور النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما أن نتائج النموذج الديناميكي أوضحت وجود تأثيرات إيجابية للمتغيرات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

3- الأثر الضريبي على الكفاءة الاقتصادية لأسواق الاتصالات في الأردن:

(نايل خالد العدوان، بشير خليفة الزعبي، العلوم الإدارية، 2015، العدد 2، المجلد 42).

قامت الدراسة بتحليل مرونة الطلب السعرية والداخلية؛ من خلال طريقة المربعات الصغرى لقياس مدى تأثير الزيادات في الأسعار؛ نتيجة للضرائب على الاستهلاك، وتستخدم هذه المرونة لقياس الهدر في الكفاءة الاقتصادية التي يفقدها المجتمع نتيجة لوجود ضرائب حالية على القطاع، أو لاحتمالية فرض ضرائب جديدة، وتبني النتائج وجود علاقات عكسية ومتفاوتة بين أسعار خدمات الاتصالات وبين الاستهلاك لهذه الخدمات، بالإضافة إلى علاقات طردية بين الدخل والاستهلاك فيما يخص الهاتف الخليوي والانترنت، وعكسية للهاتف الثابت. وأن قيم الهدر في الكفاءة الاقتصادية للانترنت للفترة الحالية والمستقبلية؛ تتفاوت بين سوق وآخر، وقد كان أعلاها في سوق الهواتف الخليوية ثم الهواتف الثابتة، وكان أقلها في سوق الانترنت.

4- دراسة (عودة، 1991 بعنوان "السياسة النقدية في الأردن" خلال الفترة (1970-1988).

تناولت الدراسة مدى أثر السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، واستخدمت عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع (M1، M2) لتمثيل السياسة النقدية، والإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية لتمثيل السياسة المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك نوعين من الأدوات الكمية والأدوات الاختيارية، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن أثر عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع (M2، M1) خلال فترة الدراسة كان أكبر وأسرع وأكثر قدرة على التنبؤ بالتغيرات على الناتج القومي الإجمالي.

وتوصلت الدراسة بأن أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي (خلال فترة الدراسة) كان ضعيفا بسبب جمود السوق المالي وهيكلة القطاع المالي وعدم التوازن الاقتصادي، وإلى وجود علاقة ضعيفة بين السياسة النقدية وحجم الائتمان المصرفي، وقد عزت ذلك إلى السيولة النقدية المرتفعة لدى البنوك التجارية.

2-2: تمهيد

إن عبارة: "دعه يعمل دعه يسير" التي نادى بها التقليديون في الاقتصاد لم تعد تجدي نفعاً، حيث أصبح لتدخل الدولة في الاقتصاد بغية منعه من الانهيار؛ أثر كبير في النقاشات الاقتصادية، حيث أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يجب أن ينصف وأن يدرس بعناية باعتباره كان ولا زال محط جدل واسع بين المدارس الاقتصادية. ومما لا شك فيه أن تدخل الدولة أمر حتمي لا بد منه، فحتى المدارس التقليدية (الكلاسيكية) نادى إلى تدخل الدولة في حالات الحرب وفرض الأمن والعدالة، هو ما كان يعرف بمفهوم الدولة الحارسة.

إن المتبع للاقتصاد يجد أن موضوع المالية العامة أخذ حيزاً كبيراً في الأدبيات الاقتصادية، حيث تم التركيز على هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الأولى، وخصوصاً بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في السنوات من: (1929-1932م)، والتي كانت تعصف في وجه الاقتصاد الرأسمالي وتهدد وجوده. تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي منبثق من الغاية لإشباع الحاجات العامة، والتي تعود بالمنفعة على كل الأشخاص، والحفاظ على الأسواق من الانهيار، فالمبدأ التقليدي الذي نادى به الكلاسيكيون؛ على جعل الدولة عند أدنى حدود التدخل في الاقتصاد، معللين ذلك: بأن التوازن في الأسواق يحدث بسبب قوى الطلب والعرض، فالعرض هو الذي يخلق الطلب، مفترضين عدم وجود قصور في الطلب الكلي أو الإنفاق (مرجع سابق، ص 19)، ولم يكن في الحسبان حدوث تضخم أو كساد لأن اليد الخفية هي التي سوف تصحح الاقتصاد، وتعيد التوازن للأسواق، ولكن ما لبث أن وقع الكساد العظيم الذي امتد من: 1929-1932م، إلا وتلاشت هذه المبادئ، وأصبح لتدخل الدولة أثر كبير ومبرر في دعم وتنشيط الاقتصاد.

ومن هنا تكمن أهمية تدخل الدولة في تفادي انهيار الأسواق، كما حدث في مرحلة الكساد العظيم، أو منع التكتلات الاحتكارية، أو من أجل إشباع الحاجات العامة، أو من أجل توزيع الثروات والدخل بين أفراد المجتمع.

وفي هذا الفصل نسلط الضوء على أهمية المالية العامة، وكيفية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وكيفية إتباع الدولة للسياسات المالية، وأثر السياسة المالية على النمو والتضخم وكيفية استخدام السياسة المالية في تنشيط الاقتصاد ودورها فيه.

2-3: تطور المالية العامة.

إن المالية العامة مرتبطة ارتباط وثيق بتطور علم الاقتصاد، فقد عرفه الكثير من الاقتصاديين الأنجلو أمريكيين بأنه: فرع من الاقتصاد، وكذلك ربطه الفرنسيون بالاقتصاد والقانون والسياسة، وذلك بأنه: دراسة النشاط المالي والاقتصادي للدولة ولسائر السلطات العامة وأثر هذا النشاط في مختلف ميادين الحياة العامة، ولكي تقوم الدولة بهذا النشاط، فإنها تحتاج للثروة القومية من أجل إشباع الحاجات العامة، بناءً على منهج منظم يورد في موازنة الدولة، وسياسة منسقة تعرف بالسياسة المالية.

إن اقتران المالية العامة ودور الدولة في توفير الاحتياجات العامة مقترن بمعرفة الإنسان بالمسألة الاقتصادية، وهي تلبية الحاجات المتجددة في ظل الموارد النادرة. فمنذ بزوغ شمس البشرية على هذه البسيطة، والإنسان يسعى ويكدح من أجل إشباع حاجاته ورغباته المتعددة والمتنوعة، ويحاول الحصول على أكبر قدر منها في ظل محدودية الموارد. وما أن لبث البشر بالقرب والتعايش بدأت الجماعات البشرية بالظهور، عندها عرف الإنسان مسألته الاقتصادية الاجتماعية المتمثلة في ارتباط إشباع الحاجات البشرية الأولية مثل: المسكن، المشرب، والمأكل، وبين الموارد المحدودة، فكان رد الإنسان على هذه المسألة بتكوين فائض اجتماعي مرتبط بالتملك، والذي يعتبر من أخطر الظواهر الاقتصادية حيث ترافق مع التعدي لما بين أيدي الآخرين (علتم، المالية العامة والاقتصاد المالي، 1993م، ص 27)، حيث صقل التملك التشكيلات الاجتماعية، وحدد العلاقات الاجتماعية فيها، وتطورت هذه

التشكيلات تبعا لظروف التملك؛ فظهرت تشكيلات اجتماعية آسيوية، الملكية فيها للحاكم وأخرى عبودية الملكية فيها للسيد، وقد أثر تطور قوى الإنتاج وأساليبه في العلاقات الإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى تطور التشكيلات الاجتماعية. ففي المجتمعات الأوروبية تطورت هذه العلاقات الاجتماعية تطور خطي أدى إلى الانتقال من مرحلة العبودية إلى مرحلة الرأسمالية والتي كانت مرجعها الملكية الخاصة، والتي أثرت بدورها في مسألة كفاية الحاجات، فنادى الكلاسيكيون أمثال: آدم سميث، بالأجر الحديدي، حيث لم يكن للعامل سوى أجر زهيد يكفيه للعيش لضمان استمرارية العمل، أما مسألة كفاية الحاجات كانت تترك لمن يملكون الموارد ويتصرفون بها. وفي النظام العبودي كانت الحاجات هي حاجات السادة مالكي الأرض ووسائل الإنتاج، فلم يكن العبد سوى حيوان ناطق ليست له أي حاجات سوى تلبية رغبات سيده؛ باعتباره مملوك وليست عنده حرية الاختيار. وفي الليبرالية والتي هي أعلى من الرأسمالية، كانت الحاجات أولا للرأسماليين، ثم عمال الرأسماليين، من أجل تشديد الرقاب واستغلال العمال في المناطق المغلوبة التابعة التي تم السيطرة عليها.

ويمكن القول إن المالية العامة تطورت تبعا للظروف الاقتصادية فكانت الدولة ذات وظيفة محددة، إما في مجال القضاء وفض النزاع بين المتخاصمين، أو من توفير الحماية ضد أي عدوان خارجي، أو من أجل توفير الحماية للمواطنين، وهو ما كان يعرف بمفهوم الدولة الحارسة والتي تتسم بالحياد (أبو العلا، المالية العامة والتشريع الضريبي، 200م، ص10).

وكانت الدولة بحسب هذا المفهوم التقليدي، الذي امتد لبدايات القرن العشرين مقيدة ضمن قاعدة توازن الموازنة، أي تساوي الإيرادات مع النفقات، وقاعدة الحياد المالي فكان مفهوم المالية العامة مجرد مفهوم محاسبي فقط. أما في العصر الحديث، وخاصة بعد الكساد العظيم الذي أحاط بالنظام الرأسمالي، فكان دور الدولة مختلف تماما حيث انتقلت من المفهوم التقليدي للدولة وامتدت إلى التدخل المباشر في الاقتصاد وذلك بغرض منع التكتلات الاحتكارية الرأسمالية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبذلك أخذت المالية العامة منحى أوسع من الاقتصاد الجزئي، والذي كان يعتبر أن العرض هو الذي يخلق الطلب، أو السياسات الحكومية الكلية (مرجع سابق، ص23)، الذي يختص في:

- 1- مستوى الناتج الكلي للمجتمع، ومعدل نموه، وهو ما يعرف: بالنمو الاقتصادي.
 - 2- مستوى العمالة ومستوى الأسعار العام، وهو ما يعرف: بالدورة الاقتصادية (مرجع سابق، ص23).
- يمكن القول أن علم المالية العامة تطور خلال العهد الكينزي نسبة للعالم "جون مينارد كينز" حيث أسهمت نظريته في حل الأزمات الاقتصادية، وخصوصا أزمة (1929-1932) وذلك من خلال التركيز على السياسات المالية الواجب إتباعها من قبل الدولة، حيث اعتبر كينز أن الطلب الفعال وهو: الطلب على السلع الاستهلاكية؛ والطلب على السلع الاستثمارية من قبل الأفراد ومن قبل الدولة. ظل الجدل واسع بين المدارس الكلاسيكية والكنزية، إلى أن تم توحيدهم في أواخر الثمانينات من القرن الماضي فيما يسمى بالنظرية الكلاسيكية الحديثة، والتي ركزت على دمج قواعد الاقتصاد الجزئي مع الاقتصاد الكلي، وربط الطلب والعرض مع النقد، والتركيز على السياسات المالية.

4-2: أهمية المالية العامة

إن الهدف الرئيسي للمالية العامة، هو مدى إشباع الحاجات العامة - الحاجة الجماعية التي يقوم النشاط العام بإشباعها ويترتب على إشباعها منفعة جماعية لا يستطيع الأفراد توفيرها بأنفسهم، ذلك لأن مصدر هذه النفقات هو الضرائب المحصلة من الأفراد، فلذلك يجب على الدولة توفير الاحتياجات العامة، وأن تكون حدود النفقة على الخدمات الأساسية مثل القضاء والأمن الداخلي والخارجي، أو من أجل توفير الحاجات الصورية (مرجع

سابق، ص22)؛ التي لا يستطيع الأفراد بمفردهم توفيرها مثل: التعليم والصحة والثقافة، أو من أجل إعانة الأفراد الذين لا يستطيعون الكسب وتأمينات العجز والمرض والشيخوخة (مرجع سابق، ص16). فالهدف من النفقات العامة هو تحقيق الحاجات التي لا يستطيع الفرد تحقيقها بنفسه، فقد تنشئ الدولة المؤسسات مع علمها أنها لا تدر الربح الوفير، ولكن لاعتبارات اجتماعية واقتصادية أو حربية فإن تلك المؤسسات تخدم مصلحة الأفراد.

وتلجأ الدولة لاستخدام أدوات السياسة المالية، حيث تتحقق أهداف الدولة وفلسفتها السياسية من خلال النظام الضريبي، وتنحصر هذه الأهداف فيما يلي:

1- حصول الدولة على الإيرادات نتيجة لفرض الضرائب حيث سيعاد انفاقها على المشاريع والخدمات العامة، كإقامة المصانع، وتقديم الرعاية الصحية، والانفاق على مشاريع التنمية.

2- ضبط سياسة الاستهلاك للسلع والخدمات وحيث تلجأ إليها الدولة في حالتين:

أ- تقليل التضخم المالي أو امتصاص أكبر قدر ممكن من الأموال المتداولة لتقليل الطلب على السلع وخاصة الكمالية؛ وذلك بفرض ضرائب جديدة أو برفع معدلات سعر الضريبة، مما يؤدي إلى كبح وتقليص التضخم النقدي، ومن أمثلة ذلك ضريبة القيمة المضافة.

ب- تشجيع الاستهلاك في حالات الكساد الاقتصادي، حيث تعتمد الدولة إلى الغاء بعض الضرائب أو تخفيض أسعارها، مما يؤدي إلى وفرة الأموال المتداولة وبالتالي إلى زيادة الطلب على السلع وبالتالي تنشيط الاقتصاد.

يمكن دراسة أهمية المالية العامة من عدة جوانب التي تغطيها، سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية أو السياسية أو القانونية. ففي الجانب الاقتصادي أن فرض الضرائب والاقتراض يؤثر في الجانب الاقتصادي، فالضرائب تؤثر في الإنتاج وأشكال المشروعات وتغير الأسعار (مرجع سابق، ص12)، وبالتالي تغير حركة المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، وتؤثر الضرائب على توجيه الاستهلاك والإنتاج، وتساهم في توزيع الدخل القومي والثروات. أما في الجانب السياسي فإن الأحوال السياسية التي تمر بها الدولة تؤثر في مدى فرضها للضرائب ومدى إنفاقها. فمثلاً: مصر كانت محرومة من فرض الضرائب بسبب الامتيازات الممنوحة للدول الأجنبية إلى أن تم توقيع معاهدة "مونرو 1937م"، فاستعادت مصر سيادتها المالية على جميع القانطين على أرضها (مرجع سابق، ص33). لا تقتصر السياسة في الجانب الداخلي فقط بل تمتد إلى السياسة الخارجية. كما يحدث في بعض الدول عند زيادة الإنفاق العسكري لديها فمثلاً: كان الإنفاق العسكري خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من سنة: 1946 إلى 1991م أكثر من 15 تريليون دولار، وكان الإنفاق العسكري لوحده سنة 1944م.

يعادل 43% من الناتج القومي الإجمالي (هيئة التجارة الأمريكية، استبيان عن الاقتصاد الحالي، 1950، ص30)، فالسياسة المالية ليست سوى تعبير عن الأهداف السياسية والاجتماعية للقائمين في البلاد. أما في الجانب القانوني فثمة علاقة واضحة بين السياسة المالية والقانون، باعتباره الأداة التنظيمية للقواعد الواجب إتباعها في مختلف الميادين ففي القانون الأردني نجد أنه لا يجوز فرض ضريبة أو رسوم دون قانون، والضرائب تأخذ بشكل تصاعدي مع تحقيق المساواة الاجتماعية، ولا تتجاوز مقدرة المكلفين على الأداء وحاجة الدولة للمالية (المادة: 111 من الدستور الأردني). ومن هنا يكمن ارتباط المالية العامة بالقواعد الدستورية.

أما في الجانب الاجتماعي، تتصل مالية الدولة على مدى توفير الخدمات وقدرتها على إشباع الحاجات العامة للأفراد، فالضرائب المتصاعدة والإجراءات التي تقوم بها الدولة لدعم الفقراء تخفف في التفاوت بين الطبقات، وتؤثر على دخول الأفراد، حيث أن التشابك بين الأنظمة والتداخل بينها يؤثر فيها، فالنظام الاجتماعي يؤثر في النظام المالي ويحدد مساره، والنظام المالي انعكاس للنظام الاجتماعي، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية المالية العامة: إذ ترتبط

بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، وذلك لتوفير وسد الحاجات العامة التي لا يستطيع الأفراد وحدهم توفيرها.

5-2: دور المالية العامة في الاقتصاد.

تكمن علاقة المالية العامة بالاقتصاد من خلال عناصر المالية العامة؛ والتي يمكن إجمالها في النفقات والإيرادات والموازنة. فالنفقات تهدف إلى: تحقيق منفعة عامة من خلال الخدمات التي تقدمها أو سلع عامة يحتاجها الأفراد، أو من خلال توزيع الدخل المحلي أو الخارجية بهدف إعادة توزيع الدخل القومي، وتصحيح الاختلالات في الدخل. لا يمكن للدولة القيام بمهامها دون تمويل والذي يقصد به الإيرادات والتي تقتطع من الدخل القومي أو من القروض الخارجية عند عدم كفاية الموارد، ويمكن إجمال الإيرادات بثلاثة أنواع: الإيرادات من المشاريع والأموال الخاصة بالدولة.

والنوع الثاني من الإيرادات يأتي من: خلال الرسوم التي تتقاضاها نظير الخدمات العامة والإيرادات السيادية التي تأتي من الضرائب. والنوع الثالث من الإيرادات يأتي من: القروض الداخلية والخارجية. أما العنصر الثالث من عناصر المالية العامة وهو الموازنة، وهي تنظيم مالي يقابل بين الإيرادات والنفقات، ويوجهها معا لتحقيق السياسة المالية للدولة، ويمكن القول إنها خطة الحكومة خلال سنة وتقرر من قبل السلطة التشريعية.

دور المالية العامة في الاقتصاد، يحدد من قبل الآثار المترتبة على الإنفاق العام، وكيفية تحصيله. فالإنفاق العام على المشاريع العامة مثل: محطات توليد المياه والكهرباء، تزيد من الإنتاج القومي، وهناك بعض النفقات التي تقوم بها الدولة ذات تأثير على الأفراد مثل التعليم والصحة، حيث تؤثر على مستوى الإنتاجية، وتزيد من الناتج القومي (مراد، مالية الدولة، 1953، ص 45). وكما يؤثر الإنفاق الحكومي في تحويل عناصر الإنتاج في الدولة، فزيادة الإنفاق العسكري مثلا يؤدي إلى انتقال العمال من القطاعات الزراعية والصناعية إلى القطاع العسكري. وكذلك فإن النفقات العامة التي تقوم بها الدولة تؤثر على القطاع الخاص، فإذا قامت الدولة بتشجيع قطاع صناعي معين مثلا، وذلك بتقديم الإعانات له، فهذا يشجع هذه الصناعة ويؤثر على حركة العمال داخلها، وانتقال العمال من قطاعات أخرى لهذا القطاع. وللنفقات العامة أثر آخر يتمثل في توزيع الدخل القومي، وذلك من خلال الإعانات التي تقدمها للفقراء أو من خلال المرافق العامة التي ينتفع بها الأفراد على حد سواء الأغنياء والفقراء، فتلك المرافق تنشئ من دافعي الضرائب ذوي الدخل المرتفعة (مرجع سابق، ص 39).

وتؤثر النفقات العامة أيضا على مستويات البطالة في المجتمع، حيث أن للمشاريع التي تقوم بها الدولة دور كبير في تخفيض نسبة البطالة من خلال تعيين موظفين وعمال وصرف الرواتب لهم، وهذا يدفع بعجلة الاقتصاد. وكما أسلف سابقا أن علاج الركود التضخمي كان من خلال زيادة النفقات العامة (مرجع سابق، ص 68). في هذا الفصل سيتم تتبع مؤشرات الاقتصاد الأساسية؛ لتقييم الأداء من خلال الناتج القومي والتضخم والبطالة واستقرار الأسعار والتوازن الخارجي، حيث أن تقييم الدولة في تحقيق أهدافها يعتمد على كفاية بعض المتغيرات مثل: البطالة والتضخم والناتج القومي والادخار والاستثمار (مرجع سابق، ص 79).

6-2:- تقييم الأداء الاقتصادي من جانب الناتج القومي:

إن أفضل مرآة يمكن استخدامها لمعرفة أداء الاقتصاد الكلي، وقياس دور الدولة الاقتصادي هو الناتج القومي الإجمالي، والذي يمثل قيمة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة، (تم الاتفاق بين الدارسين بأنها سنة) (مرجع سابق، ص 40)، حيث أن سد الحاجات وزيادة رفاهية الأفراد، هو الهدف الأساسي الذي على الدولة انتهاجه خلال مزاولتها للنشاط الاقتصادي، لرفع الناتج القومي الكلي، فالناتج الكلي يمثل مجموع

الدخول للعمال التي انتجوا السلع والخدمات والنفقات لمدخلات عناصر الإنتاج، وعوائد عنصري رأس المال والأرض. فارتفاع الناتج القومي يعبر عن استخدام المصادر المتاحة بشكل كامل، أو ما يعرف بالناتج المحتمل، ويقلل الفارق الناتج المحتمل والناتج الفعلي، أو ما يعرف بالفجوة الاقتصادية، والتي يكون عندها الاقتصاد في استخدام كامل للموارد الاقتصادية وحالة التوظيف الأمثل، عندما تكون هذه الفجوة تساوي صفر، وهذا يدفع بالاقتصاد للنشاط ويزيد القوى العاملة، ويدفع لارتفاع الأسعار (التضخم)، وعلى العكس تماما عندما تكون الفجوة الاقتصادية موجبة، فهذا يعني أن هناك موارد غير مستغلة وعدم استخدام كامل للطاقات العاملة، وهذا يؤدي للركود الاقتصادي. ويستخدم الناتج القومي كأداة في التحكم في الأسواق، ففي الثمانينات من القرن المنصرم تعرضت الدول الغربية لحالة من الركود التضخمي، فأثرت أن تبقى معدلات البطالة مرتفعة على التضخم أو ارتفاع الأسعار (مرجع سابق، ص 54).

2-6-1: تقييم الأداء الاقتصادي من خلال التوظيف الكامل:

يعتبر معدل البطالة من المقاييس الهامة لمعرفة الأداء الاقتصادي، حيث تسعى الدول لجعل معدل البطالة قدر الإمكان منخفض، لأن التوظيف الكامل يعني زيادة في عدد العاملين وبالتالي زيادة في الإنتاج الناجم عن الاستخدام الأكبر للموارد الموجودة والمتاحة. لا يحدث التوظيف الكامل إلا عند مستوى بطالة منخفض، فالقوة العاملة هي عدد الأفراد البالغين من أعمار 18-60 وقادرين على العمل يبحثون عنه بجدية ويجدونه. أما البطالة فهي: عدد الأفراد البالغين الذين هم في سن العمل وقادرين على العمل، ويرغبون في العمل ويبحثون عنه بجدية ولا يجدونه.

2-6-2: تقييم الأداء الاقتصادي من خلال استقرار الأسعار:

من المعايير الهامة لمعرفة الأداء الاقتصادي هو مستوى الأسعار، فالارتفاع الكبير في الأسعار ينتج عنه تضخم؛ وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية كما حدث مع ألمانيا والولايات المتحدة في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي.

2-6-3: تقييم الأداء من خلال التوازن الخارجي:

والذي يتمثل في جعل الإيرادات والمدفوعات من العالم الخارجي متوازنة. فإذا كانت هناك فجوة سلبية هذا يعني أن المدفوعات أكبر من المحصلات، وبالتالي تلزم الدولة بالسداد من خلال اللجوء إلى الاحتياطي من الذهب والعملات الخارجية، وبالتالي نقصان ما لديها من مخزون أو عن طريق الاقتراض، وهذا يثقل كاهلها من الأعباء المترتبة على سداد الدين الخارجي، ويصبح هم الدولة الأكبر هو سداد هذا الدين الأمر الذي ينتج عنه في النهاية انخفاض سعر العملة مقابل العملات الخارجية.

2-7: السياسات الكلية: السياسات المالية والنقدية:

2-7-1: السياسات المالية:

إن الهدف الأساسي للسياسات المالية هو التأثير على جانب العرض، وذلك إما تلافيا لحدوث تضخم أو لجعل مستويات التوظيف عالية. ويتم ذلك من خلال سياسة مالية توسعية تتبعها الدولة في حالة الركود من خلال الإنفاق، إذ تعمل على الإنفاق على الخدمات العامة مثل: الطرق والمواصلات ومراتب الجيش والقضاء وغيرها، وهذا

يجعل الطلب على السلع والخدمات أكبر، وبالتالي تحفيز الإنتاج أكثر، مما يعيد للاقتصاد ازدهاره. والشق الثاني يتمثل في السياسة المالية الانكماشية في مرحلة الاقتصاد المزدهر، والتي تتمثل في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتي تغير من الاستهلاك على السلع والخدمات، وتؤثر على الاستثمار واللذان يعتبران من المحددات الرئيسية للطلب الكلي. وتهدف السياسة المالية الانكماشية للتقليل من مستوى التضخم الذي يمكن أن يحصل.

2-7-2: السياسات النقدية:

تهدف هذه السياسة إلى التحكم بعرض النقد والائتمان المصرفي من خلال زيادة أو تخفيض العرض النقدي، والذي يؤثر على مستويات الفائدة والاستثمار، وبالتالي مستوى الطلب الكلي وبالتالي الاقتصاد ككل. حيث تهدف هذه السياسة التي يتولاها البنك المركزي بالتلاعب بعرض النقد من خلال الإصدار للعملة، وبمقدار المنح للبنوك، والتي تؤثر في سعر الفائدة، وحجم الاستثمار، وبالتالي التأثير على الطلب الكلي. ففي مرحلة الركود، تعتمد الدولة على سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة عرض النقد، الأمر الذي يؤدي لانخفاض الفائدة وزيادة الاستثمار وبالتالي الطلب الكلي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والنتائج القومي. أما في حالة الازدهار الاقتصادي، فإن الدولة تتبنى سياسة نقدية انكماشية تتمثل في تخفيض عرض النقد وبالتالي انخفاض الاستثمار الأمر الذي يجعل الطلب الكلي ينخفض ويحد من ارتفاع الأسعار.

2-7-3: السياسات الدولية:

ويقصد بها السياسات التي تتبعها الدولة مع علاقاتها الخارجية مع بقية الدول، وتكون على شكل السياسات التجارية، والتي تعتمد على فرض التعرفة الجمركية على البضائع وإعانة الصادرات، والتي تهدف إلى التأثير على الصادرات والواردات. فإذا كانت الدولة تعاني من عجز في الميزان التجاري؛ فإنها تعمل على فرض تعرفة جمركية أو رفعها من أجل التقليل من الواردات وتقديم دعم للصادرات، الأمر الذي يزيد من القدرة التنافسية لها في الأسواق الخارجية ويقلل من الواردات، وبالتالي تقليل العجز في الميزان التجاري. ولا تقف هذه السياسة عند هذا الحد بل تتجاوزه لرفع الطلب الكلي في المجتمع وزيادة نسبة التوظيف، الأمر الذي يعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي فيه.

والشكل الآخر الذي يمكن أن تتبناه الدولة في مجال علاقتها مع الخارج هو: سياسة الصرف الأجنبي، والتي تتمثل في تغير سعر صرف العملة مقابل العملات الأخرى، وهذا يغير في تجارة الدولية، أي حركة الصادرات والواردات، ويؤثر على الطلب الكلي وبالتالي التأثير على مستوى النمو الاقتصادي في هذه الدولة. فيمكن للدولة أن تترك قوى العرض والطلب لتقرر سعر الصرف، وذلك بإتباعها لنظام سعر الصرف الحر، أو أن تتبع الدولة نظام سعر الصرف الثابت الرسمي، حيث تهدف هذه السياسة إلى تحقيق استقرار في العملة في المدى الطويل مقابل العملات الأخرى (مرجع سابق، ص 71).

فإذا واجهت الدولة عجز في الميزان التجاري لديها فإنها تعتمد على تخفيض سعر العملة، بحيث تصبح صادراتها أرخص نسبياً ووارداتها أغلى نسبياً، الأمر الذي يؤدي لزيادة الطلب على الصادرات والحد من الواردات. أما الشكل الأخير للسياسات الدولية هو: سياسة الأجور، حيث تتدخل الدولة في الدخول والأسعار للحد من التضخم المتسارع وتحقيق استقرار نقدي. فالفكر التقليدي كان دائماً يعالج التضخم من خلال سياسات مالية ونقدية انكماشية، الأمر الذي يترتب عليه تخفيض الإنتاج وزيادة البطالة وتقليل من مستوى التوظيف. أما سياسة الأجور، فإنها تتدخل بشكل مباشر في قوى السوق من أجل التخفيض والحد من التضخم.

7-2: أثر الضريبة على التضخم والكساد:

يرى الكزيون، أن معدلات الضريبة المرتفعة لا تساعد على الحد من التضخم أو ارتفاع الأسعار، بل تساهم في زيادة التضخم، حيث أن التغير الحدي للضرائب والتعديل النسبي للأسعار؛ من شأنه التأثير على منحى العرض الكلي وليس الطلب الكلي، باعتبار أن الطلب لدى الكيزيين هو الذي يخلق العرض، فالزيادة في معدلات الضرائب الحدية تؤثر في الأرباح لتعمل على تخفيضها وتخفيض الاستثمار، الأمر الذي يجعل العرض الكلي ينخفض. والعكس صحيح، إذ إن انخفاض الضرائب سيدشجع المؤسسات على زيادة الحوافز والمكافآت، ويشجع الاستثمار، وبالتالي زيادة العرض الكلي (مرجع سابق، ص 72). ومن جهة أخرى، فرض الضرائب يحد من قدرة الأفراد على الإنفاق، ويقلل القدرة الشرائية، وبالتالي انخفاض الإنفاق الكلي، وهذا ما يعرف بالسياسة الانكماشية التي تتبعها الدولة للحد من التضخم.

إن الهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية الكلية تتمثل في الحد من البطالة والفقر، والحفاظ على مستوى عالي من التشغيل، والحد من مستوى العجز في ميزان المدفوعات، والحفاظ على مستوى استثماري كامل. فالهدف هو: خلق توازن في الناتج القومي من خلال إيجاد توازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي. ويعبر عن الطلب الكلي بدالة اقتصادية تعبر عن إجمالي الإنفاق المخطط له لكافة المشتريين في اقتصاد معين، ويمكن كتابتها على النحو التالي: دالة الطلب الكلي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي التعاملات مع الخارج.

ويعبر عن العرض الكلي، بدالة اقتصادية تمثل مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع خلال فترة زمنية محسوبة بالنقود (مرجع سابق، ص 760). ويعبر عنه بدالة اقتصادية على النحو التالي: دالة العرض = كمية السلع والخدمات المنتجة * السعر.

ويمكن القول أن عند مستوى التشغيل الكامل تحدث الاختلالات، حيث أن ارتفاع الطلب عند مستوى التشغيل الكامل يؤدي إلى حدوث عجز في تلبية الحاجات من السلع، وبالتالي ارتفاع أسعارها، وبالتالي حدوث تضخم. أما في حالة قصور الطلب الكلي من السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل، وعند نفس مستوى العرض، فإنه يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة وبالتالي حدوث كساد أو ركود، كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الكساد العظيم 1929-1932، حيث زاد العرض عن الطلب فأدى لحدوث فائض غير مصرف من البضائع والسلع، مما أدى لحدوث كساد ارتفع فيه نسبة العاطلين عن العمل لثلاثة عشر مليون شخص في حلول 1931 (John Hardman، 1999، Poverty & Prejudice) وانخفض فيه الناتج القومي الأمريكي بحوالي 45% من سنة 1929 إلى سنة 1932م (الناتج القومي والمعاشات التقاعدية، 2012، www.bea.gov/scb/pdf/2012).

9-2: المالية العامة في الأردن:

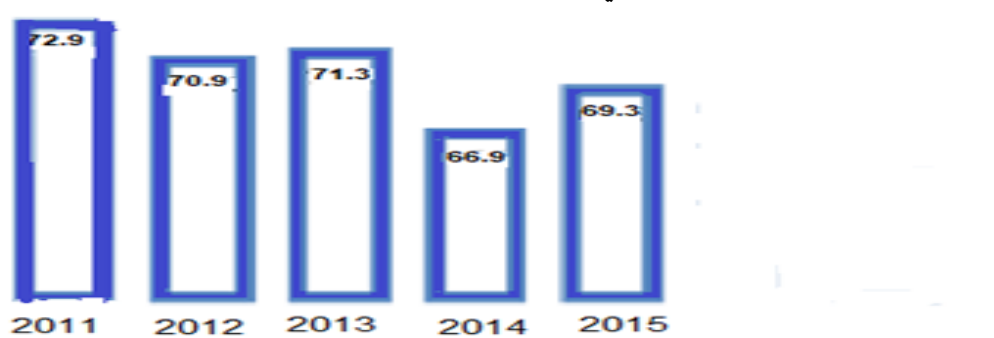
ترتبط المالية العامة في البلاد مع التطور السياسي والاجتماعي والقانوني فيها، فهي تمثل تفاعل الدولة مع المحيط الخارجي والداخلي، فكل قرار أو تصرف تقوم به الحكومة أو الجهة التي تمثلها في شؤون المجتمع؛ من أجل حل المشاكل التي تواجهه يمكن أن يدخل في إطار السياسة (ياغي، السياسات العامة "النظرية والتطبيق، 2010، ص 12) العامة داخليا وخارجيا.

من البديهي أن تطور المالية العامة مرتبط بوجود دولة في المقام الأول، فلا يمكن أن تتطور النفقات العامة وتلبي منافع الناس دون استقلال فعلي وسيادة كاملة على أرض الدولة، فمنذ لحظة إعلان الاستقلال عن المملكة المتحدة في: 25-5-1946، بدأ الأردن بسيادته على الأراضي الأردنية.

ويمكن القول أن تطور المالية العامة في الأردن ارتبط ارتباط وثيق بالاستقلال، لما تمتع من استقلالية مالية وسيادة تامة على الأرض وعلى الحدود. ويمكن إجمال أسباب تطور النفقات العامة من خلال الأسباب الاجتماعية والاقتصادية وإدارية ومالية (مرجع سابق، ص 9).

فبسبب برامج التصحيح التي تبناها الأردن مع صندوق النقد الدولي لمواجهة تداعيات الأزمة العالمية التي حصلت عام 2008م، حصل هناك نمو في الهيكل الضريبي من 2006-2015، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي حيث التركيز على التحصيل الضريبي بدلا من دفع التراكم الرأسمالي نحو الإنتاج والنمو، أدى إلى العزوف عن الاستثمار والعمل، الأمر الذي جعل النظام الضريبي غير قادر على تلبية النفقات العامة وتغطيتها، ويمكن الإشارة إلى أن عدم مرونة النفقات العامة والتي تشكل الأجور والرواتب 65% منها، والتهرب الضريبي والزيادة غير المبررة في النفقات العامة جعلت النمو في مرحلة تراجع.

الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات المحلية %



مركز الدراسات الاستراتيجية - الجامعة الأردنية

2-9-1: الأسباب الاقتصادية:

والتي يعنى بها تطور النفقات العامة من خلال تطور الثروة والنمو القومي، والفترات الاقتصادية التي تمر بها الدولة من ازدهار أو تراجع ومن أجل المنافسة الخارجية (مرجع سابق، ص 34).

إن الزيادات الضريبية يجب أن تنعكس من زيادة الإنتاج أو تقليل الاستهلاك، حيث يرى البعض أن الدولة لو حجبت على كل ما يزيد على حاجة الإنسان الاستهلاكية فإن ذلك سيؤثر على حوافز الإنتاج، إذ أن الفارق بين الدخل والاستهلاك يمثل الادخار، ومن ثم الاستثمار، وهذا يؤدي إلى تخفيض التراكم الرأسمالي في القطاع الخاص، وبالتالي يؤثر على النمو. أو تشير بعض الدراسات أن نسبة الضرائب لا يجب أن تتجاوز 25% من الناتج القومي الإجمالي. كما أشارت دراسة قام بها مركز الدراسات الاقتصادية عند تحليل لaffer curve أن الإيراد الضريبي يبدأ بالتناقص عند اقتراب السعر الضريبي إلى حد معين.

ومن الملاحظ أن النمو الاقتصادي الحقيقي من: 2010 إلى 2014 كان بمعدل تقريبي 2.7، في حين أن الارتفاع في الإيرادات الضريبية من الأعوام 2010 إلى 2015، كانت بمقدار على النحو التالي: (وزارة المالية الأردنية، الحساب الختامي للموازنة من الأعوام (2010-2015)).

جدول رقم: (1) الإيرادات الضريبية

العالم	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات الضريبية	3020459000	3367353000	3547126000	3770000000	4077000000	4370000000

(الحساب الختامي للموازنات، وزارة المالية)

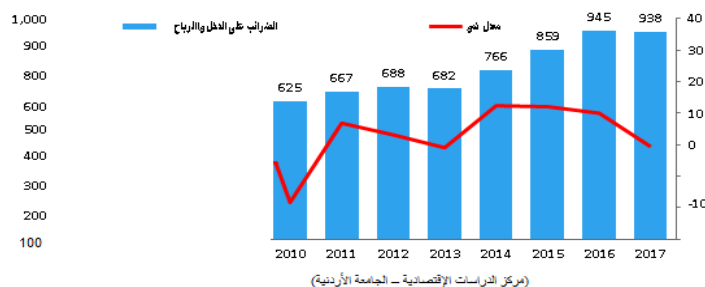
ومن الملاحظ أن هذه الزيادات في الإيرادات الضريبية لم ترتبط مع النمو في الناتج القومي حيث كان الناتج القومي خلال هذه الأعوام على النحو التالي : (موقع البنك المركزي الأردني، النشرة الدورية للاقتصاد الأردني من أعوام (2011-2015)).

جدول رقم (2) الناتج القومي

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج القومي *	18762.0	20476.6	21965.5	23851.6	25437.1	26637.4

الشكل رقم 2

إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح (مليون دينار) ومعدل النمو (%)



وكانت نسبة النمو في الناتج القومي الإجمالي في نفس الأعوام على النحو التالي (وزارة المالية الأردنية، الحساب الختامي للموازنة من الأعوام (2010-2015)):

جدول رقم (3) النمو في الناتج القومي بالأسعار الثابتة m

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النمو في الناتج القومي بالأسعار الثابتة	2.4	2.6	2.7	2.8	3.1	2.4

*الأرقام بالمليون دينار وحسب الأسعار الثابتة

جدول رقم (4) العجز في الموازنة

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العجز في الموازنة	685107000	1160341000	1027490300	1309752000	1114377000	468386000

أما العجز في الموازنة في نفس الأعوام كان على النحو التالي: (البنك المركزي، النشرة الدورية للاقتصاد الأردني من أعوام (2011-2015)).

في حين كانت الإنفاقات على الاستثمارات العامة على النحو التالي:

(الموقع الرسمي الإلكتروني لوزارة المالية الأردنية، الحساب الختامي للموازنة من الأعوام (2010- 2015):

جدول رقم: (5) الإنفاق الرأسمالي ونسبة التغير في الإنفاق الرأسمالي*

2015	2014	2013	2012	2011	2010	العام
1174853000	1268614000	1245612000	998490300	1081197000	960714000	الإنفاق الرأسمالي
%8-	%18	%20	%8-	%11	%40.1-	نسبة التغير في الإنفاق الرأسمالي*

*مقارنة بما سبقها من سنوات.

أي أن الإنفاق على الاستثمار لم يتغير كثيرا، ومن هنا يمكن القول أن الارتفاع في الإيرادات الضريبية التي حصلت في الأعوام من: 2010 إلى 2015م، لم تكن مبررة، حيث أن الاستثمار الرأسمالي لم يتغير بنسبة كبيرة، وأن الناتج القومي لم يتحسن كثيرا، إذ كان معدل نموه في أحسن أحواله خلال هذه السنوات لم يتجاوز 3، 1. أما الشق المتعلق بالدورات الاقتصادية، فإن الأردن من حيث النمو في الناتج المحلي، لم يتعدى 3%، أي أن الأردن يمر في مرحلة ركود تضخمي. ففرض الضرائب المتمثلة بالزيادة في إيرادات الضرائب؛ يؤدي إلى خفض الاستثمار، وقلة الطلب الكلي، حيث كان الاستثمار الخاص والعام على النحو التالي:

جدول رقم (6) ضريبة الدخل من الأفراد والشركات (مليون دينار)

المجموع	الأفراد	الموظفون والمستخدمون	الشركات	القطاع
640.007	63.944	90.442	485.621	2010
685.504	70.026	70.522	544.956	2011
713.843	89.948	56.014	567.881	2012
703.695	118.202	51.757	533.736	2013
766.340	79.338	74.734	612.268	2014
858.386	113.986	67.000	677.400	2015

مركز الدراسات الاستراتيجية

(الموقع الرسمي الإلكتروني دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، التعداد السكاني من الأعوام (2010- 2015)

جدول رقم: (6) الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج القومي

2015	2014	2013	2012	2011	العام
15.1%	16.8%	16.5%	18.7%	19.3%	الاستثمار الخاص *

*كنسبة من الناتج القومي .

2-9-2: الأسباب الاجتماعية: والتي يعني فيها الزيادة في أعداد السكان وزيادة الوعي الاجتماعي، والذي يجعل الأفراد يطالبون بمزيد من المشروعات العامة في الدولة.

وبالرجوع للأعداد السكانية من عام 2011 إلى 2015م، نجدتها على النحو التالي: (1):

جدول رقم (7) التعداد السكاني بالألف

(الموقع الرسمي الإلكتروني دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، التعداد السكاني من الأعوام (2010-2015))

2015	2014	2013	2012	2011	2010	العام
9559	8804	8114	7427	6993	6113	التعداد السكاني*

*بالألف

يلاحظ من الجدول أن أعداد السكان ازدادت بشكل مطرد وذلك بسبب اللاجئين السوريين والليبيين والعراقيين حيث أن عدد اللاجئين من كل الجنسيات يقدر بحوالي ثلاثة ملايين. أما بالنسبة لعدد السكان من غير اللاجئين فقد كان على النحو التالي: (الموقع الرسمي الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية، التعداد السكاني من الأعوام (2010-2015)).

جدول رقم (8) عدد السكان من غير اللاجئين بالألف

2015	2014*	2013	2012	2011	2010	2009	العام
0660	6570	6530	6388	6249.0	6113.0	5980.0	التعداد السكاني*

* بالألف

*لا يوجد إحصائيات دقيقة بخصوص عام 2014 وتم اعتماد التقدير المناسب لعدد السكان ويلاحظ من الجدول أن الزيادة في أعداد السكان الأردنيين كانت طبيعية بنسبة 2.2 وهذا لا يبرر الزيادات في الإيرادات الضريبية خلال الفترة من: 2009 و2013م، إذ زادت الإيرادات الضريبية خلال الفترة من 3257414000 في 2009م إلى 3770000000 في 2013م، أي زيادة بقدر 512586000 دينار أردني، وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الإيرادات الضريبية كانت آخذة بالارتفاع بشكل ملحوظ في الأعوام: 2014 و2015م. أما الشق الثاني من الجانب الاجتماعي وهو الوعي الاجتماعي، والذي يتمثل في زيادة مطالب السكان وحاجتهم للخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، ودور الضرائب في توفير الخدمات العامة، فنلاحظ أن دور الحكومة كان انكماشياً بعض الشيء حيث أن الدعم الحكومي المقرر للإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية والبنية التحتية لم يكن بالشكل المطلوب، حيث كان الدعم من السنوات:

2010-2015 كما يلي: (وزارة المالية الأردنية، الحساب الختامي للموازنة من الأعوام (2010-2015))

جدول رقم (9) الدعم الحكومي للمؤسسات الحكومية من المواد التموينية والمحروقات

2015	2014	2013	2012	2011	السنة
151044000	138667000	123600000	281912000	262723400	الدعم الحكومي للمؤسسات الحكومية
202000000	225000000	225000000	450000000	340000000	الدعم الحكومي للمواد التموينية والمحروقات

2-9-3- الأسباب الإدارية:

والتي يعنى بها إلى عدم تطور إدارة الدولة بنفس النسبة التي تتطور بها وظائف الدولة، ويقصد به سوء التنظيم الإداري، وهذا يجعل عدد الموظفين غير المهرة كبير، وبالتالي فإن أي زيادة في الإنفاق العام لا تقابلها زيادة في

الإنتاج. والواقع أن في دول العالم الثالث تعاني المؤسسات من خلل في الهيكل الإداري، ويكثر فيها الأعمال الروتينية، ولا تتمتع المؤسسات العامة بقدر كبير من الحرية، إذ أن الطابع المركزي يسيطر عليها.

الفصل الثاني: قطاع الاتصالات في الأردن.

3-1- تطور قطاع الاتصالات في الأردن:

إن ما يميز هذا القطاع عن غيره: الاهتمام العالمي الكبير به حيث أن الإنفاق العالمي على هذا القطاع أكثر من 1.4 تريليون دولار، بحصة تصل إلى 40 % من الإنفاق العالمي على مجمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي يبلغ 3.5 تريليون دولار المتوقع لعام 2017 (مؤسسة غارنتر البحثية، دراسة قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المعلومات، 2016، ص 19).

ففي الأردن منذ تأسيس المملكة استمر تطور هذا القطاع وإلى ما بعد التسعينات، حيث تم في عام 2009م ادخال خدمة الجيل الثالث من الانترنت، ووصلت عدد الشركات العاملة في هذا القطاع بما فيه قطاع تكنولوجيا المعلومات إلى: 1500 شركة، بينهم شركات عالمية مثل: ميكروسوفت، جوجل، سيسكو، وغيرهم من الشركات الرائدة في هذا المجال. ومن أهم ما يميز هذا القطاع أنه يتمتع ببنية تحتية جاذبة للاستثمار، إذ يحتل هذا القطاع إحدى المراتب الثلاث في مجال الاستثمار، فقد تتضاعف عوائد هذا القطاع من 450 مليون دولار في عام 2000م إلى مليار دولار في عام 2005م (وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، ملخص عن قطاع تكنولوجيا المعلومات واتصالات، مديرية التنمية الصناعية، 2010).

3-2- طبيعة قطاع الاتصالات:

يمكن تقسيم سوق الاتصالات الأردني إلى ثلاثة أقسام: الاتصالات الثابتة، وقسم الاتصالات الخلوية والراديوية، وقسم الانترنت (الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: التطور التاريخي للاتصالات في الأردن، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، 2017). وفي هذا البحث تم التركيز على قطاع الاتصالات الخلوية، لما له من انتشار واسع بين السكان حيث يقدر معدل صرف الأردنيين على الاتصالات الخلوية: 156 مليون دينار خلال الربع الأول من سنة 2014م، ويقدر معدل صرف الأردنيين على الاتصالات الخلوية ما يعادل 742.6 مليون دينار في عام 2014م (جريدة الغد، صرف الأردنيون على الخليوي، إبراهيم المبيضين، الأحد 3 أيار/ مايو 2015). ويتوزع قطاع الاتصالات الخلوية على أربع شركات: أورانج، زين، أمنية، وفرندي التي تقدم فقط خدمة الدفع المسبق (الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: التطور التاريخي للاتصالات في الأردن، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات 2017).

3-3: أثر الضريبة على قطاع الاتصالات:

إن النظام الضريبي الجيد يجب أن يتولد من المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن يكون موكبا في نموه وتطوره ما يلحق، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف البيئة الاجتماعية التي ستطبق فيها هذه القوانين، ناحية اختيار أسلوب اخضاعها على نحو يتفق وظروف المجتمع.

إن أثر الضريبة على هذا القطاع له أثريين: الأول مباشر، والأخر غير مباشر. ويعني البحث بشكل كبير بضرربة المبيعات على هذا القطاع: بسبب الزيادات التي حدثت في السنوات الثلاثة الماضية، حيث قررت الحكومة رفع نسبة ضريبة المبيعات، والضريبة الخاصة على الخليوي لتصبح 44%، أي أن الحكومة تجني 61 قرش عن كل دينارينفق على الخليوي.

وكانت إيرادات الضريبة من المبيعات المتحصلة من قبل الحكومة على النحو التالي (4):
جدول رقم (10) الإيرادات الضريبية من السلع والخدمات

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات الضريبية من السلع والخدمات	2298826000	244467000	2610000000	2840000000	3000000000

وزارة المالية الأردنية، الحساب الختامي للموازنة، من الأعوام (2010-2015).

3-3-1: الأثر المباشر:

يتمثل الأثر المباشر في فرض الضرائب على قطاع الاتصالات الخليوية بشيخمها المبيعات والمباشرة على الدخل، على الانخفاض المباشر على الإيرادات المتحققة، حيث أن فرض الضرائب المتكررة على قطاع الاتصالات؛ أدت بشكل ملحوظ إلى انخفاض إيرادات قطاع الاتصالات، حيث تراجعبت بنسبة: 7.5%، لتبلغ مليار و353 مليون دولار في العام 2015م، مقارنة بمليار و463 مليون دولار للعام 2014. الأمر الآخر المتعلق بالأثر المباشر هو، تطور حجم الاستثمار في قطاع الاتصالات الخليوية، حيث أن فرض الضرائب يؤدي إلى خفض الاستثمار الكلي. ويمكن توزيع تطور حجم الاستثمار المتحقق على الاتصالات الخليوية من خلال الجدول التالي: * بالمليون دينار.

جدول رقم (11) تطور حجم الاستثمار

السنة	2011	2012	2013	2014	*2015
*تطور حجم الاستثمار	101	122	127	5.131	264

*عام 2015 تم تعديله من قبل هيئة الاتصالات الأردنية (هيئة الاتصالات الأردنية، التقارير السنوية الصادرة عن هيئة الاتصالات الأردنية للأعوام (2010-2015))

ومن الأثار المباشرة لفرض الضرائب على قطاع الاتصالات الخليوية هو تدني معدل الإنفاق على الاتصالات الخليوية، حيث انخفض معدل الإنفاق بمقدار 18% في سنة 2012، حيث كان ينفق المواطن الأردني ما مقداره 22 دينار في سنة 2011، وأصبح ينفق ما مقداره 18.5 دينار في 2012م في المناطق الحضرية، و14.6 في المناطق الريفية، وهذا ما أكدته البيانات التجميعية الصادرة عن الشركات الكبرى الثلاث أورانج وزين وأمنية، حيث ذكرت البيانات التجميعية أن إجمالي صافي ربح شركات الاتصالات الرئيسية الثلاث العاملة في السوق المحلية (زين، أورانج، وأمنية) سجّل خلال فترة النصف الأول من العام 2015 حوالي 46 مليون دينار متراجعا بمقدار 24.8 مليون دينار، وبنسبة بلغت 35.1% وذلك لدى المقارنة بإجمالي صافي ربح الشركات المسجّل في نفس الفترة من عام 2014 والذي بلغ قرابة 70.7 مليون دينار** (تقارير الأرباح السنوية الصادرة عن شركات الاتصالات الكبرى: زين وأورانج وأمنية..). ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل أظهرت البيانات التجميعية الصادرة عن الشركات الكبرى الثلاث، أن انخفاضاً في إجمالي إيرادات المشغلين الثلاثة خلال فترة النصف الأول من عام 2015م، وبنسبة وصلت إلى: 5.7%. وأوضحت البيانات أن إجمالي إيرادات سوق الاتصالات المحلية، بلغ في نهاية النصف الأول من العام الحالي قرابة: 395.4 مليون دينار، متراجعا بمقدار 24.6 مليون دينار، وبنسبة بلغت 5.7%، وذلك لدى المقارنة بإجمالي إيرادات سوق الاتصالات المحلية، المسجّل في فترة

النصف الأول من عام: 2014م، والذي بلغ وقتها حوالي: 420 مليون دينار. ومن ناحية أخرى، أن فرض الضرائب المتكررة يؤدي إلى كبح جماح المنافسة في هذا المجال، لما يفرضه من عوائق دخول للسوق ويمنع الشركات من دخول سوق المنافسة الأردني.

وبالتالي إبقاء الإيرادات الضريبية المتحصلة من الدخل من الشركات على الأربع شركات فقط. ومن ناحية أخرى، انخفاض الإيرادات المتحصلة يؤثر على القطاع ونسبة مساهمته في الناتج القومي الإجمالي، حيث أظهرت بعض التقارير الغير رسمية، انخفاض نسبة مساهمة القطاع في الناتج القومي من: 8.96% عام: 2010م، إلى 5.67% عام 2014م * (حبر الإخباري، قطاع تكنولوجيا المعلومات في الأردن: إنقاذ بتدوير المبادرات، الأحد، 17 نيسان، 2016م).

إن فرض الضرائب سيزيد عبئا آخر إلى الأعباء التي يتكبدها قطاع الاتصالات حيث أنها لا توازن ما بين الفائدة على المدى القصير للخبزينة وحجم التأثير السلبي على قيمة الاستثمارات والاقتصاد الوطني.

3-3-2: الأثر الغير المباشر لضريبة المبيعات على قطاع الاتصالات.

يرتبط الأثر غير المباشر بخمس محاور:

الأول: مشاركة قطاع الاتصالات في المشاركات الاجتماعية.

والثاني: تطور أعداد الموظفين في هذا القطاع.

والثالث: أعداد الخريجين من الجامعات ذوي تخصص تكنولوجيا المعلومات.

والرابع: التكاليف المتزايدة بسبب الضرائب.

والخامس: الضغط المستمر من قبل المستهلكين والمتوجه نحو خفض الأسعار.

فبالنسبة للمحور الأول: وهو مشاركة القطاع في الأنشطة الاجتماعية، حيث أن انخفاض الإيرادات بسبب زيادة الضرائب يؤدي إلى انخفاض المبلغ المخصص الذي تنفقه من أجل الأنشطة المجتمعية.

أما المحور الثاني: وهو أن زيادة الضرائب التي تؤدي إلى انخفاض إيرادات الشركات تجعل الشركات تخفض من نفقاتها، ومنها تخفيض عدد الموظفين، حيث كان عدد الموظفين خلال الفترة من: 2011 إلى 2015 في قطاع الاتصالات الخلوية والثابت والانترنت والخدمات الاتصالية الأخرى كالتالي: (الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: التطور التاريخي للاتصالات في الأردن، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، 2017م)

جدول رقم (12) أعداد الموظفين في قطاع الاتصالات بشقيه الثابت والمتنقل وقطاع الانترنت

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الموظفين	4600	4596	4212	4304	4159

يلاحظ من الجدول، انخفاض أعداد الموظفين في قطاع الاتصالات بشقيه الثابت والمتنقل وقطاع الانترنت والخدمات الاتصالية الأخرى، وهذا من ناحية، يخفض الإيرادات الضريبية المتحصلة من دخول الأفراد.

المحور الثالث: المتعلق في أعداد الطلبة الخريجين الذين هم على مقاعد الدراسة، حيث أن رفع الضرائب يحد الشركات من دخول الأسواق، وبذلك تكون المنافسة محدودة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عدد المرشحين للعمل، وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة عاطلين عن العمل في تخصص تكنولوجيا المعلومات، حيث أن 63% من خريجي الجامعات الأردنية من تخصصات تكنولوجيا المعلومات ظلوا عاطلين عن العمل، أو ما مجموعه 30.000، خريجا على

مدار آخر أربع سنوات (ASSESSING PRIVATE SECTOR CONTRIBUTIONS TO JOB CREATION AND POVERTY) (REDUCTION JANUARY | 2013).

والمحور الرابع: المتمثل في النفقات التي تتحملها الشركات من خلال ارتفاع أسعار المواد الأولية والخدمات الأساسية مثل الكهرباء.

أما المحور الخامس: هو مطالبة المستهلكين بتخفيض الأسعار من خلال المطالبات الشعبية مثل: الاحتجاجات، والمقاطعات التي تضغط على الشركات لتخفيض الأسعار خوفاً من إحجام المستهلكين عن الاتصال، كما حدث في حملة (سكر خطك)* (حملة قام بها المواطنون الأردنيون من أجل الضغط على الحكومة للتراجع عن قرارها برفع الضرائب على الاتصالات الخلوية في مطلع 2017) في بدايات 2017.

النتائج

- من الملاحظ أن زيادة الضرائب بشقيها الظاهر والباطن، له أثر كبير في نشاط الاتصالات الخلوية. إذ أن ارتفاع المعدلات الضريبية أنهكت هذا القطاع من خلال عدة محاور:
- 1- انخفاض الأرباح السنوية بمقدار 5.7 في النصف الأول من عام: 2015م مقارنة مع ما به في عام 2014م. وانخفاض الإنفاق من قبل المستهلكين بما مقداره، 18% عام: 2012م بمقارنة مع ما كان في 2011م.
 - 2- انخفاض أعداد العاملين في القطاع بمقدار 441 موظف ما بين الأعوام: 2011 و2015م.
 - 3- إحجام شركات الاتصالات بتوظيف الخريجين، والذي أسفر عن معدل بطالة 63% خلال الأربع سنوات الماضية.
 - 4- انخفاض مشاركة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من، 8.96% عام: 2010م إلى 5.67% عام: 2014م.
 - 5- الزيادة في الضرائب لم تكن تراعي الأسس الاقتصادية، حيث لم تكن متوائمة مع النمو الاقتصادي، والذي كان في أحسن أحواله لا يتجاوز 3.1%، ولم تكن تراعي الأسس الاجتماعية المتمثلة في إشباع الحاجات وتحقيق الرفاه المجتمعي.
- ومن هنا يمكن القول: إن فرضية البحث في صيغتها والتي تنص على وجود علاقة عكسية ما بين فرض الضرائب على قطاع الاتصالات، وبين مساهمة القطاع في الناتج القومي الإجمالي، صحيحة.

التوصيات

- 1- يجب إيجاد أدوات مشتركة ما بين قطاع الاتصالات اللاسلكية ومتخذي القرار في الحكومة، حيث أن الكثير من أصحاب الشركات أبدوا الاستياء من فرض الحكومة للضرائب على هذا القطاع، والذي أدى إلى قلة جذب الاستثمار لهذا القطاع.
- 2- على الحكومة وضع برامج استثمارية، وآليات لجذب الاستثمار في هذا القطاع.
- 3- توفير البنية التحتية الداعمة لقطاع الاتصالات اللاسلكية.

قائمة المراجع

- البنك المركزي الأردني، الموقع الرسمي الإلكتروني، النشرة الدورية للاقتصاد الأردني من أعوام (2011- 2015)، النشرات الاقتصادية الدورية.
- البنك المركزي الأردني، دليل المنهجية والمفاهيم الإحصائية، 2017م.

- جريدة الغد، صرف الأردنيون على الخلوي، إبراهيم المبيضين، عمان- الأردن، الأحد 3 أيار/ مايو 2015.
<http://alghad.com/articles/867804>
- حسين، الوادي محمود، أحمد، عزام زكريا، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان: 2000.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الموقع الرسمي الإلكتروني، التعداد السكاني من الأعوام (2010-2015)
- دراسات مؤسسة غارتنر
<https://www.gartner.com/doc/3231817?ref=SiteSearch&stkw=IT%20sector%20in%20numbers&fnl=search&srcl=1-3478922254>
- دياب، عبد العزيز بن أحمد، الخطيب، فاروق بن صالح، "دراسات متقدمة في الاقتصاد الكلي"، دار الخوارزمي العلمية 2015م، جدة للنشر.
- شركة أورانج للاتصالات -2014-annual-report/orange-annual-report-2014-
www.orange.jo/en/documents/annual_report/orange-annual-report-2014-ar.pdf
- علتهم، باهر، المالية العامة والاقتصاد المالي، الطبعة الثالثة، بدون ناشر، 1993م.
- فوزي، عبد المنعم، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1994م، الطبعة 1.
- مراد، محمد حلمي، "مالية الدولة"، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة: 1953.
- مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي المصدر 2012، الناتج القومي والمعاشات التقاعدية 1929-2012، SEP 2012
1929-2012:II GDP and Other Major NIPA Series
www.bea.gov/scb/pdf/2012/08%20August/0812%20gdp-other%20nipa_series.pdf
- المهيني، محمد خالد، "محاضرات في المالية العامة"، المعهد الوطني للإدارة العامة السوري 2013م.
- الموقع الرسمي الإلكتروني لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات الأردنية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: التطور التاريخي للاتصالات في الأردن، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات. 2017م.
<http://www.trc.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=327>
- هيئة الاتصالات الأردنية، التقارير السنوية الصادرة عن هيئة الاتصالات الأردنية للأعوام (2010-2015)، عمان.
- هيئة التجارة الأمريكية، استبيان عن الاقتصاد الحالي، مكتب التجارة الداخلية والخارجية الأمريكية 1950.
- وزارة الصناعة والتجارة، ملخص عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مديرية التنمية الصناعية
<http://www.mit.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDFs/AR.2010>
- وزارة المالية الأردنية، الحساب الختامي للموازنة، من الأعوام (2010-2015).
<http://www.mof.gov.jo>
- وزارة المالية الأردنية، نشرة مالية الحكومة العامة، مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية، 2016م
- ياغي، عبد الفتاح، السياسات العامة "النظرية والتطبيق"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى 2010.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- IFC JOBS STUDY, ASSESSING PRIVATE SECTOR CONTRIBUTIONS TO JOB CREATION AND POVERTY REDUCTION JANUARY | 2013
www.ifc.org/wps/wcm/connect/0fe6e2804e2c0a8f8d3bad7a9dd66321/IFC_FULL+JOB+STUDY+REPORT_JAN2013_FINAL.pdf?MOD=AJPERES
- Poverty & Prejudice: Social Security at the Crossroads, John Hardman, Stanford university 1999
- UNEMPLOYMENT IN JORDAN research, THE EUROPEAN TRAINING FOUNDATION (ETF), 2005
[http://www.etf.europa.eu/pubmgmt.nsf/\(getAttachment\)/4E4904B283AC4CAAC12570E0003D00E7/\\$File/NOTE6KCEZX.pdf](http://www.etf.europa.eu/pubmgmt.nsf/(getAttachment)/4E4904B283AC4CAAC12570E0003D00E7/$File/NOTE6KCEZX.pdf)